

Distr.: General
16 December 2015
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة والعشرون
٢٩-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

سيشيل

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140116 140116 GE.15-22269 (A)



أولاً- المنهجية

١- أُعدّ هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ومقرره ١١٩/١٧ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، لاستعراض جهود تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إقليم جمهورية سيشيل. ويركز التقرير على تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قبلتها سيشيل خلال الاستعراض الأخير في عام ٢٠١١، وعلى التطورات المستجدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إقليم سيشيل. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على التحديات التي تواجهها حكومة سيشيل وأولوياتها فيما يتعلق بضمان زيادة تمتع شعبها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ثانياً- إطار حقوق الإنسان - التطورات المستجدة منذ الاستعراض الأخير في

عام ٢٠١١

ألف- الإطار التشريعي

٢- تواصل الحكومة مراجعة التشريعات القائمة وإصلاحها وتحسينها، سعياً لسن قوانين جديدة لتظل في طليعة أنشطة الدعوة للنهوض بممارسات حقوق الإنسان. وفيما يلي بعض من التشريعات والتعديلات التي سُنت منذ الاستعراض الأخير.

٣- 'قانون هيئة الإذاعة في سيشيل' لعام ٢٠١١ الهادف إلى جعل الهيئة متمشية تماماً مع المادة ١٦٨ من دستور سيشيل، التي تنص على استقلالية وسائط الإعلام الإذاعية المملوكة للدولة. ويُتظر من الهيئة، باعتبارها مؤسسة إذاعية ممولة من القطاع العام، أن تتيح الفرص والتسهيلات اللازمة لعرض الآراء المتباينة؛ وقد أُحرز تقدم كبير في هذا المجال، إذ أُتيحت للأحزاب السياسية، على سبيل المثال، فرص تقديم بياناتها ووجهات نظرها في القنوات التلفزيونية العامة.

٤- 'قانون التعليم العالي لعام ٢٠١١' الذي نص على تنظيم وتطوير التعليم العالي في سيشيل، وأنشئت بموجبه لجنة التعليم العالي لهذا الغرض، وبدأت في نيسان/أبريل ٢٠١٢ ولايتها الأولى لمدة ثلاث سنوات.

٥- استعراض 'قانون النظام العام لسنة ١٩٥٩' والاستعاضة عنه بقانون جديد، على النحو المبين بالتفصيل في الفقرة ١٤٤.

٦- 'قانون حظر الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٤' الهادف إلى مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص من خلال الملاحقة الفعالة لمرتكبي هذه الجريمة وحماية الضحايا واتخاذ التدابير الوقائية.

٧- 'قانون السلامة البيولوجية الحيوانية والنباتية لعام ٢٠١٤' الهادف إلى منع دخول وبقاء وانتشار الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية في سيشيل، وتنظيم ومراقبة حركتها داخل سيشيل.

وقد أُعد هذا القانون في ظل الإقرار بأن الأنواع الدخيلة المتغلغلة هي من أكبر الأخطار التي تهدد الأنواع الأصلية والموائل في سيشيل، ويمكن أن يشكل انتشارها تهديداً للتنوع البيولوجي الفريد في سيشيل وليبنتها واقتصادها وصحة الإنسان فيها.

٨- 'قانون الأغذية لعام ٢٠١٤' الذي حل محل الصيغة السابقة لعام ١٩٩٠، ويتضمن أحكاماً تنص على ضمان سلامة الأغذية، وينشئ آلية تنظيمية لحماية صحة المستهلك، وتسهيل التجارة والتعاون الدوليين في مجال الأغذية.

٩- 'قانون عام ٢٠١٤ بشأن معهد النماء في مرحلة الطفولة المبكرة' الذي سُن لإنشاء معهد معني بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة لتعزيز التنمية الشاملة للأطفال، ووضع إطار للرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة.

١٠- 'قانون إدارة الكوارث لعام ٢٠١٤'، الذي سنّه سيشيل في آب/أغسطس ٢٠١٤، ويحدد أول إطار قانوني شامل في البلد لإدارة الكوارث. وينص القانون على أن تصبح شعبة إدارة المخاطر والكوارث التي كانت موجودة قبل سنّه هي الهيئة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، وينص أيضاً على إنشاء لجان شتى، منها اللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث واللجنة المعنية بمواطن الضعف.

١١- 'قانون الحكم المحلي لعام ٢٠١٥' الذي سُن في آب/أغسطس ٢٠١٥، ويهدف إلى إنشاء مجلس محلي في كل مقاطعة من المقاطعات الخمس والعشرين في سيشيل، سيتألف من رئيس وأربعة أعضاء. والغرض من ذلك زيادة مشاركة السكان وتمكينهم في مجال الحوكمة المحلية وعمليات صنع القرار. ويُتوقع إجراء الانتخابات الأولى للمجالس المحلية في عام ٢٠١٦.

١٢- 'قانون حماية الشهود لعام ٢٠١٥' الذي سُن في آذار/مارس ٢٠١٥، وينص على حماية هوية الشهود المعنيين بقضية معروضة على المحكمة، ويعزز التدابير المتخذة سابقاً لحماية الشهود.

باء- الأطر المؤسسية

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيات ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥)

١٣- تعمل الحكومة على استعراض فعالية الإطار الحالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان وديوان المظالم. وتهدف هذه العملية إلى توطيد هاتين المؤسستين وضمان امتثال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان امتثالاً تاماً لمبادئ باريس.

١٤- واقترح إنشاء عشر وظائف جديدة في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٦ - بما في ذلك وظائف مسؤول تنفيذي وموظفين معينين بالثقتين بحقوق الإنسان ومحققين. ويجري حالياً استعراض وتقييم إطار ميزانية اللجنة ودور أعضائها وولايتها.

القضاء (التوصيتان ٥٤ و ٤٤)

١٥- اعتبرت الخطة الاستراتيجية الخاصة بالقضاء (٢٠١٠-٢٠١٤) مسألة تراكم القضايا مجالاً رئيسياً يتطلب الاهتمام. وقد قُطعت أشواط طويلة منذ عام ٢٠١١ في سبيل حل مشكلة تراكم القضايا على جميع المستويات. فقد بنت محكمة الاستئناف والمحكمة الجزئية والمحكمة العليا في جميع القضايا الجنائية التي رُفعت قبل عام ٢٠٠٨. وتشكل القضايا التي رُفعت في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، ٩٦ في المائة من القضايا الجنائية المعروضة على المحاكم حالياً.

١٦- وقد أدت عوامل عديدة إلى تحسين أداء القضاء، بما في ذلك زيادة عدد القضاة الذين عُينوا لمعالجة القضايا المتراكمة، بفضل المساعدة التقنية المقدمة عن طريق الكومونولث. ونُقلت المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف إلى مبنيين جديدين، الأمر الذي مكّن من زيادة استخدام التكنولوجيا في إجراءات المحكمة، مثل التداول بالفيديو، الذي سهل البت في القضايا وحد من التأخير. وساهم اعتماد نظام إلكتروني لإدارة تدفق القضايا أيضاً في زيادة السرعة والفعالية في هذا الصدد.

١٧- ونُقلت محكمة الأسرة ومحكمة العمل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل وتنمية الموارد البشرية، تبعاً، إلى إشراف السلطة القضائية اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتهدف هذه الخطوة إلى زيادة استقلال المؤسسات وتعزيز نزاهتهما، وتساهم في تأكيد الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية.

١٨- ونظراً إلى مخاطر العودة إلى الإحرام والتعارض مع القضايا المعروضة على المحاكم، لا يمكن في كثير من الأحيان الإفراج بكفالة عن المحبوسين احتياطياً في انتظار محاكمتهم على خلفية تم تتعلق بالمخدرات، ما يشكل ابتعاداً عن الاستراتيجية العامة الرامية إلى الحد من عدد المحبوسين احتياطياً.

١٩- وقد اعتبرت مختلف القطاعات، بما فيها جهاز القضاء ومنظمات المجتمع المدني، الحد الأدنى الإلزامي للعقوبة، المنصوص عليه في جرائم مثل السرقة والاتجار بالمخدرات، تحدياً لأنه يقيد نطاق السلطة التقديرية القضائية ويمكن أن يقلص عدد الأشخاص الذين يقرون بالذنب.

التصديق على صكوك حقوق الإنسان (التوصيتان ٢ و ٧)

٢٠- صدّقت حكومة سيشيل على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٢١- ووقّعت الحكومة على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وتتطلع إلى التصديق عليه قريباً.

٢٢- وكانت سيشيل من أول البلدان التي وقعت على معاهدة تجارة الأسلحة، في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، اعترافاً منها بإمكانية إحراز تقدم كبير في محالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني بفضل هذه المعاهدة.

ثالثاً- تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سيشيل

ألف- حقوق الطفل (التوصيات ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٢)

٢٣- تواصل وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى جانب مختلف الوكالات الأخرى المعنية بقضايا حماية الطفل، الاستفادة بنجاح من 'دليل العمل معاً'، الذي استُعرض في عام ٢٠١٢ لمراعاة الاتجاهات والتطورات الجديدة. ويقدم الدليل تفاصيل توضح خطوة بخطوة ما يتعين على كل شريك فعله في القضايا المتعلقة بالأطفال، بدءاً بتلقي المعلومات والتحقيق والمتابعة، وضمان توفير الحماية والدعم الضروريين للأطفال الذين وقعوا ضحايا أي اعتداء عاطفي أو بدني.

٢٤- وأطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية، في آذار/مارس ٢٠١٤، إطاراً لتقييم المخاطر يتيح نهجاً موحداً لتقييم مختلف الفئات العمرية، من الرضع إلى الشباب، لدى اتخاذ القرارات بشأن سبل تلبية احتياجاتهم. ويمكن لمنفذي هذا الإطار، مثل الممرضات والأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين التربويين وموظفي السكن، الوصول إلى المنازل أو الاتصال بالأطفال من خلال عملهم.

٢٥- وعُززت في عام ٢٠١٣ اللجنة الوطنية لحماية الطفل، وهي هيئة رفيعة المستوى أنشئت في عام ٢٠٠٥ لتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن قضايا حماية الطفل، وأعيد النظر في عضويتها والجدول الزمني لاجتماعاتها. وأضحت تجتمع مرتين إلى ثلاث مرات في السنة، وتحاول النهوض بقضايا من قبيل الحاجة إلى تعديل التشريعات، وجمع الإحصاءات المتعلقة بالأطفال، والتوعية بحقوقهم.

٢٦- واستُعرض المخطط الحكومي للنهوض بالطفل، الذي سبق أن نُص عليه في قانون الطفل لعام ١٩٨٢، وأُعيد إطلاقه في عام ٢٠١٣. وتُنظَّم حالياً أيضاً دورة لتوعية الأطفال المتخلى عنهم ('الأيتام الاجتماعيين')، الذين يؤوون في دور/مؤسسات حكومية أو خيرية، بسبل تحقيق الاستقلالية والاكتفاء الذاتي.

٢٧- وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أنشئ فريق شرطة لحماية الطفل في إطار وزارة الشؤون الاجتماعية، يتألف من خمسة رجال شرطة، ويتخصص في قضايا حماية الطفل، ويستجيب لحالات إهمال الأطفال والاعتداء عليهم، مما يتيح للجهات المعنية بإنفاذ القانون إمكانية معالجة تلك القضايا على نحو أسرع.

٢٨- وتتواصل التوعية بمنع ومكافحة الاعتداء على الأطفال وإساءة معاملتهم، عبر وسائل الإعلام ومن خلال دورات التوعية التي تنظم في المدارس وعلى صعيد المجتمع المحلي. وتُستخدم الأيام المواضيعية، مثل أسبوع حماية الطفل واليوم العالمي للطفل، لتوعية الأطفال وعامة الناس. وينظم المجلس الوطني للطفل أيضاً حملات وحلقات عمل متواصلة في مجالات مثل الترويج لاتفاقية حقوق الطفل ونشر الملاحظات الختامية المتعلقة بتقارير سيشيل المقدمة إلى لجنة حقوق الطفل.

- ٢٩- ويُنَى حالياً مركز لاحتجاج الأحداث في براسلين، وهي إحدى الجزر الرئيسية في سيشيل، هو الأول من نوعه في البلد.
- ٣٠- ويجري تنقيح 'قانون التعليم لعام ١٩٨٢'، وسيضمن حكماً ينص على منع أي معلم أو مدير مدرسة أو أي شخص آخر مستخدم في المدرسة من استخدام العقوبة البدنية كإجراء تأديبي.
- ٣١- ويعقد الأخصائيون الاجتماعيون جلسات جماعية أو فردية مع الآباء لتوعيتهم بمسألة حقوق الطفل وإهماله والاعتداء عليه في المنزل بغية زيادة حماية الأطفال. وتُعد أيضاً جلسات لدعم الأسر، بهدف مساعدة الآباء على تعلم سبل الإشراف على الأطفال والتواصل الفعال معهم.
- ٣٢- ويستهدف 'برنامج التثقيف بتنشئة الأطفال'، الذي انطلق في عام ٢٠١٣، الآباء الذين ينتظرون مولوداً جديداً. وقد وُضع دليل للأشخاص الذين ينتظرون مولوداً يتضمن معلومات عن كيفية الإعداد للطفل والميزانية اللازمة له، وسبل تحفيز الزوجين على المشاركة بنشاط في تنشئة الطفل. ويجرب حالياً أيضاً دليل خاص بفترة ما بعد الولادة.
- ٣٣- ويُنفذ منذ عام ٢٠١٢ 'برنامج للرعاية المؤقتة'، يرافق بموجبه الأخصائيون الاجتماعيون الأيتام الاجتماعيين والأطفال الذين يواجهون صعوبات سلوكية واجتماعية معينة، في إطار أنشطة ترفيهية مثل رحلات التنزه في الهواء الطلق أو الرحلات السياحية. وتُنقّس هذه الأنشطة عن الآباء إذ تتيح لهم فرصة قضاء بعض الوقت بمفردهم وهم في أمس الحاجة إليه، وتتيح للأطفال أيضاً فرصة تطوير المهارات الاجتماعية.

باء- حقوق المرأة (التوصيات ٢٧ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣)

- ٣٤- شهدت سيشيل، منذ عام ٢٠١١، لجوء العديد من القطاعات للمرة الأولى إلى تعيين النساء في مناصب هامة لصنع القرار. ومن ذلك تعيين أول امرأة قاضية في محكمة الاستئناف، ورئيسة قضاة المحكمة العليا، ومحافظة البنك المركزي؛ والأمانة العامة للمكتب التنفيذي للرئيس، ورئيسة مصرف الادخار في سيشيل، والرئيسة التنفيذية لشركة سيشيل التجارية، والرئيسة التنفيذية لصندوق المعاشات التقاعدية، والرئيسة التنفيذية للاتحاد الائتماني في سيشيل.
- ٣٥- وواصلت الحكومة تكثيف جهودها الرامية إلى منع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليها. وتركز 'خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الجنساني' للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ على استعراض ومواءمة القوانين القائمة بشأن العنف الجنساني، وتوعية السلطات التشريعية والسلطات المعنية بالإنفاذ، وتنظيم حملات التوعية العامة، وسن قانون محدد بشأن العنف المنزلي، والضغط من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطط التنمية الوطنية.

٣٦- وتواصل حكومة سيشيل إحياء ذكرى 'اليوم البرتقالي' في الخامس والعشرين من كل شهر، و'١٦ يوماً من النضال ضد العنف الجنساني' من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر من كل عام، وتُخصَّص هذه الأيام للتوعية بمسألة العنف الجنساني.

٣٧- ويجري إعداد 'دليل للعمل معاً على مكافحة العنف الجنساني' لتسهيل تعاون مختلف الوكالات على منع العنف الجنساني والاستجابة بفعالية للناجين منه ولأسرهم. ويسعى الدليل لتحديد أدوار ومسؤوليات كل وكالة وإجراءات العمل المتعدد التخصصات في التصدي الفعال لهذا العنف.

٣٨- ومن المقرر إطلاق 'السياسة وخطة العمل الوطنيتان بشأن المساواة بين الجنسين' عقب موافقة الحكومة عليهما. ومن أهداف السياسة وخطة العمل تهيئة بيئة مواتية؛ وتوعية صناع القرار رجالاً ونساءً وبناء قدراتهم ليكونوا رواد المساواة بين الجنسين على جميع المستويات، سواء في الحكومة أو الوكالات أو المؤسسات شبه الحكومية أو القطاع الخاص؛ والالتزام ببناء القدرات اللازمة للرصد والتقييم على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية، لضمان الدقة في قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف ذات الصلة بالشؤون الجنسانية؛ وزيادة حصول النساء والرجال والفتيات والفتيان على التعليم الجيد واستفادتهم من البرامج التدريبية من أجل بناء قوة عمل منتجة متحررة من القوالب النمطية الجنسانية.

٣٩- وأصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية في عام ٢٠١٢ 'دليل الشؤون الجنسانية والقانون' الذي يستند إلى أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويتضمن تقييماً قانونياً لتشريعات سيشيل فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، لإرشاد السلطة القضائية في تفسير قوانين سيشيل تفسيراً يتفق مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان ومع معاييرها الوطنية.

٤٠- ويستمر تنظيم دورات تدريبية على نحو متسق تتناول القضايا الجنسانية وتستهدف مختلف المستويات الحكومية والمجتمعية. فقد عُقدت دورة تدريبية حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأحكامها لفائدة أعضاء السلطة القضائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ويتواصل عقد دورات تدريبية مجتمعية بشأنها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، دُرِّبَت مجموعة من الشرطيات على القضايا الجنسانية، وفي آب/أغسطس من السنة نفسها نُظمت دورة متابعة مع شرطيين. وعُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ دورة لبناء القدرات في مجال مكافحة العنف الجنساني للمنظمات الدينية، كانت أول حلقة عمل في هذا الشأن تستهدف هذه الفئة. ونُظمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ دورة لتوعية موظفي الصحة بطرق جمع الأدلة المتعلقة بالعنف الجنساني في قضايا الاعتداء الجنسي والاغتصاب. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أُجري تدريب لدعم ضحايا العنف المنزلي؛ ويُعزَم أيضاً تنظيم دورة مماثلة في أواخر عام ٢٠١٥ لمرتكبي هذه الجرائم. وعُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ دورة تهاوية بشأن منع العنف الجنساني سيّرها متحدث من "معهد رجال لوقف العنف في الولايات المتحدة"، استهدفت جمهوراً معظم المشاركين فيه ذكور من وكالات إنفاذ القانون.

- ٤١- وتعكف الحكومة على وضع تشريع محدد بشأن العنف المنزلي. وقد عُقدت مشاورات واسعة لإعداد هذا القانون شملت أعضاء القضاء والمجتمع المدني والكنائس ومقدمي الخدمات والشرطة.
- ٤٢- ولا تزال المواقف النمطية إزاء أدوار ومسؤوليات كل من المرأة والرجل في الأسرة والمجتمع مستمرة، ولا بد من التغلب عليها لتحقيق المساواة بين الجنسين في المجالين العام والخاص. فعلى سبيل المثال، هناك حاجة إلى زيادة مشاركة الرجل في تربية الأطفال والاضطلاع بالأعمال المنزلية الأخرى. ويمكن أن تؤدي القوالب النمطية الراسخة أيضاً إلى تخصيص الرجال والنساء في مهارات وقطاعات محددة، كمهنتي الصناعة التحويلية والتمريض.

جيم- الاتجار بالأشخاص (التوصية ٤١)

- ٤٣- أنشئت بموجب قانون حظر الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٤، لجنة تنسيق وطنية رفيعة المستوى معنية بالاتجار بالأشخاص (اللجنة) في حزيران/يونيه ٢٠١٤، تضم مختلف الوكالات التي تصدر أنشطة التصدي لهذه الجريمة، بما في ذلك المجتمع المدني. وتتولى اللجنة مهمة تنسيق الإجراءات الوطنية في هذا الصدد والإشراف عليها، وتنفيذ مختلف الاستراتيجيات المتبعة للتصدي للاتجار بالأشخاص.
- ٤٤- وأطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، خطة عمل وطنية وإطار استراتيجي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لمدة سنتين، بغية وضع أهداف شاملة تسعى الحكومة لتحقيقها في إطار جهودها الرامية إلى ضمان إصدار العقوبة الملائمة في حق مرتكبي جريمة الاتجار بالأشخاص، وحماية الضحايا، واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة.
- ٤٥- وانطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ حملة وطنية للتوعية بمسألة الاتجار بالأشخاص، لمدة شهرين، أُقرَّ خلالها بأن النساء والأطفال والعمال المهاجرين فئات ضعيفة بوجه خاص. ويُخطَّط لتنظيم حملات إضافية تستهدف شرائح معينة من السكان.
- ٤٦- واستُهل في آب/أغسطس ٢٠١٥، دليل لإجراءات التشغيل الموحدة وآلية للإحالة لمساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص، بهدف تمكين جميع الوكالات المعنية من العمل معاً في تماسك وانسجام. وتسعى الآلية، من خلال إرشاداتها التدريجية للموظفين في الخطوط الأمامية، لتوفير أعلى مستوى من الحماية لضحايا الاتجار بالأشخاص.
- ٤٧- ونُظمت دورات متعددة لبناء القدرات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، استهدفت موظفي الخطوط الأمامية والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والمنظمات غير الحكومية والصحفيين. وعُقدت أيضاً دورة للتوعية مع أعضاء الجمعية الوطنية في آذار/مارس ٢٠١٤.

دال - الأشخاص ذوو الإعاقة (التوصية ٣٨)

٤٨ - لا تزال سيشيل تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية مجاناً لجميع مواطنيها، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وقد أثر تنفيذ برنامج تحصين وطني شامل يكاد يشمل جميع المواطنين تأثيراً إيجابياً في الحد من الإعاقات التي يمكن تجنبها. ومن المسلم به أن الكشف والعلاج المبكرين يمكن أن يقضيا على الإعاقة في بدايتها أو يقلصا تأثيرها في مرحلة البلوغ، ويشملان في سيشيل استشارة طبيب الأطفال، وتقييم النطق، والعلاج الطبيعي، والعلاج المهني، وتقييم السمع، واختبارات السمع، والأجهزة المساعدة على التكيف.

٤٩ - نفذت وزارة الصحة والمجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة برامج لتوعية النساء والفتيات ذوات الإعاقة بقضايا الصحة الإنجابية. ويعتبر مشروع 'السياسة الوطنية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية' أيضاً الأشخاص ذوي الإعاقة فئة ضعيفة، ويهدف إلى توفير المعلومات الدقيقة والخدمات المواتية لهم.

٥٠ - ولا تزال سيشيل تدرك أن استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من عالم العمل يُجمل المجتمع تكاليف ملموسة. ومن بين الخدمات التي تقدمها وحدة التدريب المهني التابعة للمجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة اكتساب المهارات التي تؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والعيش المستقل.

٥١ - ومن أهداف 'سياسة العمالة الوطنية' لعام ٢٠١٤ تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية دون تمييز، بما في ذلك العمالة التي تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتضمن السياسة أهدافاً محددة من بينها تنفيذ برامج إتاحة الخبرة المهنية وفرص التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة في السوق المفتوحة، وتشجيع ممارسة جعل المباني في مكان العمل سهلة المنال للأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان عدم تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للتمييز في عمليات التوظيف، وكفالة حصولهم على أجر مساو لما يتلقاه أي عامل آخر لقاء عمل متساوي القيمة.

٥٢ - ويحق للأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي من حكومة سيشيل وعلى المساعدة المتعلقة بالاحتياجات السكنية. ويهدف إطار الحماية الاجتماعية إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش المستقل والمشاركة النشطة في المجتمع ككل، والحيلولة دون أن يصبحوا عالة على آليات الدولة.

٥٣ - وبلغ كل من 'السياسة الوطنية والإطار الاستراتيجي للإعاقة' المراحل النهائية من الموافقة الحكومية، ويسعيان لتسهيل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المطالبة بحقوقهم باعتبارهم مواطنين وتغيير العقلية والمواقف العامة تجاههم.

٥٤ - وترسم 'السياسة المتعلقة بالتعليم والتدريب الشاملين للجميع'، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، رؤية الحكومة بشأن إتاحة الفرص للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة وذوي الإعاقة للنجاح في مسارات التعلم. ويسعى الإطار لاستيعاب التطورات المستجدة وطنياً ودولياً في مجال الاحتياجات التعليمية الخاصة.

٥٥- ويُستعرض حالياً قانون التخطيط الحضري والريفي لعام ١٩٧٢، وقد قُدمت مقترحات جديدة تتضمن أحكاماً لتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات. وتوجد بالفعل في العديد من المباني العامة والخاصة، بما فيها المدارس، مرافق لتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، ويُتوقع إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال.

٥٦- ويُستعرض حالياً قانون الصحة العقلية لعام ٢٠٠٦، من أجل مواءمته مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان اتخاذ تدابير فعالة لحمايتهم، في إطار الاحترام التام للكرامة المتأصلة في جميع الأشخاص.

هاء- الميل الجنسي (التوصيات ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١)

٥٧- لا تزال الحكومة ملتزمة التزاماً تاماً بحماية حقوق جميع الأشخاص وعدم تعريضهم لأي شكل من أشكال التمييز غير المشروع. وتكفل المادة ٢٧ من الدستور الحماية القانونية المتساوية لجميع الأشخاص.

٥٨- ولا تزال الحكومة تدرس الحاجة إلى تعديل التشريعات وحجم هذا التعديل لتضمن على نحو أفضل المبدأ الدستوري الذي ينص على عدم التمييز في سيشيل ضد الأشخاص على أساس ميلهم الجنسي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى عدم محاكمة أي شخص بسبب ميله الجنسي في سيشيل منذ تأسيس الجمهورية في عام ١٩٧٦.

واو- حرية وسائط الإعلام والصحافة (التوصيات ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦)

٥٩- تواصل لجنة وسائط الإعلام في سيشيل تعزيز أهدافها الرامية إلى حماية حرية وسائط الإعلام، والتقييد بمعايير الصحافة العالية، وتشجيع المؤسسات الإعلامية على العمل دون تمييز وفي إطار احترام الكرامة الإنسانية. وتنص المادة ٣(٣) من قانون لجنة وسائط الإعلام في سيشيل لعام ٢٠١٠ على استقلالية اللجنة عن أي توجيه أو مراقبة من أي شخص أو سلطة في أداء وظائفها.

٦٠- ولا تزال اللجنة تعتمد اعتماداً تاماً على الدعم الحكومي، لأن قلة عدد المؤسسات الإعلامية في سيشيل وحجم سكان البلد لا يتيحان تمويلها من الرسوم المحصّلة من الصحف والهيئات الإذاعية.

٦١- وأنشئ في عام ٢٠١١ مجلس إدارة جديد للجنة. ويُعيّن رئيس سيشيل مباشرة رئيس اللجنة الذي يشغل أيضاً منصب الرئيس التنفيذي، وعضوين من أصل أعضائها السبعة. ويُعيّن الأعضاء الخمسة الآخرون من بين مرشّحين تقترحهم الجمعية الوطنية والسلطة القضائية ووزارة الإعلام والمحفّل الخاص بمشاركة المجتمع المدني في سيشيل ورابطة وسائط الإعلام في سيشيل، أو أي هيئة أخرى تمثل الصحفيين والإعلاميين.

٦٢- وفي أيار/مايو ٢٠١٣، نشرت اللجنة مدونة قواعد السلوك لوسائل الإعلام، وهي مجموعة من المبادئ التوجيهية الرامية إلى تنظيم سلوك ناشري الصحف وهيئات الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء والصحفيين والناشرين على الإنترنت. وتسعى المدونة أيضاً للوساطة الودية في النزاعات بين المشتكين ودور الإعلام، دون الحاجة إلى اللجوء إلى سبل الانتصاف القانوني عن طريق المحاكم.

٦٣- وأنشأت اللجنة منتدى للمحررين في عام ٢٠١٣، تُناقش فيه القضايا المتعلقة بوسائل الإعلام. ويهدف هذا المنتدى إلى إقامة علاقة جيدة بين اللجنة ووسائل الإعلام وبين المؤسسات الإعلامية.

٦٤- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، نُظمت للصحفيين والمحررين حلقة عمل بشأن الإبلاغ عن الإجراءات القضائية وتحقيقات الشرطة، تناولت تأثير وسائل الإعلام في نتائج تحقيقات الشرطة والإجراءات القضائية، وسعت لتشجيع الامتثال لمدونة قواعد السلوك التي وضعتها اللجنة.

٦٥- وأهم التحديات التي تواجهها اللجنة الامتثال لأحكامها. فنظراً إلى افتقار اللجنة إلى سلطة فرض عقوبات على عدم احترام أحكامها، عمد الصحفيون والمؤسسات الإعلامية إلى تجاهلها في كثير من الأحيان. وتعكف اللجنة على إعداد طلب لتعديل قانونها التنظيمي، كي يتسنى لها فرض غرامات مالية في حالات عدم الامتثال.

٦٦- وفي عام ٢٠١١، سُنّ (تعديل) اللائحة المتعلقة بناشري الصحف وطابعيها لعام ٢٠١١، و(تعديل) اللائحة المتعلقة بالبريد والاتصالات لعام ٢٠١١. وشكل هذان التعديلان خطوة هامة لأنهما خفّضا رسوم رخصة تشغيل المؤسسات الإعلامية. ففي حالة رخصة طابعي الصحف، تنص اللائحة الجديدة على فرض رسوم تبلغ قيمتها ٢٠٠٠ روبية للحصول على رخصة صالحة خمس سنوات بدلاً من سنة واحدة. وخُفّضت رسوم رخصة البث الإذاعي التجاري من ٨٠٠٠٠٠٠ روبية سنوياً إلى ١٠٠٠٠٠٠ روبية سنوياً. وخُفّضت أيضاً رخصة البث التلفزيوني التجاري من ٨٠٠٠٠٠٠ روبية سنوياً إلى ٢٥٠٠٠٠٠ روبية سنوياً. وأدى تخفيض رسوم الترخيص إلى إطلاق محطة إذاعية تجارية خاصة وبضع صحف. وأطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٥ خدمة للبث التلفزيوني بروتوكول الإنترنت.

٦٧- ورغم الاعتراف بأن التخفيض الشديد للرسوم قد أدى إلى تقديم العديد من الطلبات المتعلقة بالمؤسسات الإعلامية، أعرب عن قلق من أن رسوم الترخيص للقنوات الإذاعية والتلفزيونية لا تزال مرتفعة، ولا سيما مقارنة برسوم الترخيص للمؤسسات التجارية الأخرى.

٦٨- وينص قانون الانتخابات لعام ١٩٩٦، الذي عُُدل في عام ٢٠١٤، على توزيع وتخصيص وقت البث للأحزاب السياسية والمرشحين السياسيين. وينص هذا القانون على حق كل حزب سياسي مسجل يسمي مرشحين للانتخابات، وعلى حق كل مرشح فيها، في بث مواد إعلامية تتعلق بالانتخابات. وينطبق ذلك خلال الفترة التي تبدأ من يوم الترشيح وتنتهي في اليوم الثالث قبل

موعد الانتخابات. وينص القانون أيضاً على أن تخصص اللجنة الانتخابية، بالتشاور مع هيئة الإذاعة في سيشيل، لجميع الأحزاب السياسية المسجلة ولكل مرشح وقتاً مجانياً ومتساوياً للثبث. وتقرر اللجنة الانتخابية بالقرعة ترتيب استفاضة الأحزاب السياسية وكل مرشح من وقت البث. ولا ينظم قانون الانتخابات وقت البث المخصص للأحزاب السياسية أو المرشحين المستقلين في القنوات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة، ولا ينظم الحيز المخصص للمرشحين في الصحف.

٦٩- وتُظمت في آب/أغسطس ٢٠١٥ حلقة عمل بشأن التغطية الإعلامية للانتخابات، بهدف تزويد الصحفيين بالمهارات اللازمة لتغطية الانتخابات، وتوعيتهم بالقوانين والأخلاق التي تنظم التغطية الإعلامية للانتخابات، وتعزيز إعداد تقارير إعلامية عادلة ومتوازنة عن الانتخابات.

زاي- الانتخابات (التوصيات ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٦٢)

٧٠- نُقلت إدارة العمليات الانتخابية في سيشيل، في تموز/يوليه ٢٠١١، من مكتب المفوض المعني بالانتخابات إلى لجنة انتخابية كاملة تتألف من خمسة أعضاء. وأُعلن عن الوظائف وطنياً وتولى مكتب الرئيس التعيينات النهائية.

٧١- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، شرعت اللجنة في إصلاحات انتخابية وفقاً لولايتها بموجب المادة ١١٦ من الدستور (التعديل السادس). وأنشئ منتدى معني بالإصلاح الانتخابي حدد، من خلال مشاركة جميع الجهات المعنية من أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، أنسب التغييرات اللازمة لتعزيز مبادئ الديمقراطية في النظام الانتخابي في سيشيل. وأُتفق في عام ٢٠١٢ على خارطة طريق لإصلاح النظام الانتخابي، حددت 'قانون النظام العام لسنة ١٩٥٩' و'قانون الانتخابات لعام ١٩٩٥' و'قانون الأحزاب السياسية (التسجيل والتنظيم) لعام ١٩٩١' باعتبارها القوانين التي ينبغي مراجعتها وتنقيحها. وقُدمت توصيات إلى الحكومة قبلت بحماس أكثر من نصفها.

٧٢- وقُبلت التعديلات المقترحة لقانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية (التسجيل والتنظيم) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ودخلت حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١٥. وتشمل المجالات التي تناولتها التعديلات ما يلي: تسجيل الناخبين باستمرار - أي بقاء السجلات مفتوحة على مدار السنة باستثناء فترة الانتخابات؛ وتمويل الحملة الانتخابية والكشف عنه؛ واستعراض سياسات تنظيم الحملات والبث؛ وإجراءات الترشيح؛ وتسجيل الأحزاب السياسية.

٧٣- ولا تزال اللجنة الانتخابية متمسكة بموقفها الإيجابي المتمثل في النظر في توجيه دعوة إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمراقبة الانتخابات.

٧٤- وفي عام ٢٠١١، درست اللجنة الانتخابية، بالتعاون مع المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في جنوب أفريقيا، حوالي خمسين مراقباً من المواطنين من المجتمع المدني. ومن النتائج المباشرة

لذلك أن أصبحت لدى سيشيل أول مجموعة من ممثلي المجتمع المدني على الصعيد الوطني لمراقبة الانتخابات البرلمانية التي جرت في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مما عزز مصداقية العملية الانتخابية.

٧٥- ومنذ عام ٢٠١١، تحسن الحوار والتعاون بين اللجنة الانتخابية والأحزاب السياسية في سيشيل، إذ تُعقد اجتماعات أسبوعية بين اللجنة وممثلي جميع الأحزاب السياسية، تُجرى فيها مداولات بشأن التعديلات اللازمة للقوانين السارية وغير ذلك من القضايا ذات الصلة.

حاء- نظام السجون (التوصيتان ٥٣ و ٥٥)

٧٦- استهلكت دوائر السجون في عام ٢٠١٠ برنامجاً كويتييفي لإعادة التأهيل، من أجل مساعدة السجناء على اكتساب المهارات اللازمة للاندماج من جديد في المجتمع. ويمكن للسجناء التطوع للاستفادة من البرنامج، حيث يُنقلون إلى جزيرة كويتييفي الخارجية ويعملون لفائدة شركة تنمية الجزيرة (Island Development Company). ويعمل السجناء في مجالات كالزراعة وتربية الماشية والتنظيف والبناء وصيد السمك وصنع المكاس وإنتاج الفحم. وانطلق البرنامج بمشاركة عشرة سجناء في عام ٢٠١٠، وأضحى يشمل حوالي سبعين سجيناً حالياً. وتُحدر الإشارة إلى أن سجيناً مشمولاً بالبرنامج استفاد في عام ٢٠١٢ من عفو دستوري مشروط، وحصل على عقد عمل بدوام كامل مع شركة تنمية الجزيرة.

٧٧- وفي عام ٢٠١٣، اعتمدت دوائر السجون نهجاً جديداً قائماً على 'العدالة التصالحية' يركز على مصالحة المجرمين مع ضحاياهم أو أقارب ضحاياهم بدلاً من العقاب. واعتُبرت هذه المبادرة خطوة لا بد منها للنجاح في إعادة إدماج السجناء في نسيج المجتمع وإعادة تأهيلهم.

٧٨- وفي عام ٢٠١٥، شرعت دوائر السجون في تنفيذ 'برنامج فينيكس' الذي سُمح بموجبه لمجموعة من السجناء ذات السلوك الحسن بإنتاج محوهرات محلية ووجبات خفيفة يعينها للزوار في السجن. ويهدف البرنامج إلى تعليم السجناء المهارات اللازمة لبدء صناعتهم المنزلية بعد إطلاق سراحهم. وتحتفظ السجناء المستفيدات من البرنامج بعائدهن ويكتسبن في الوقت ذاته مهارات إمساك دفتر حساباتهن في صناعة منزلية.

٧٩- وانطلق في آب/أغسطس ٢٠١٥ برنامج الإذن بالخروج من السجن نهجاً لإعادة الإدماج، حيث يُسمح للسجناء الذين اقترب موعد الإفراج عنهم بالعمل مقابل أجر مع شركات تُحدّد سلفاً. وعندما يُتمون مدة عقوبتهم يمكن أن تُعرض عليهم وظيفة دائمة في الشركة، رهن الأداء المرضي. أما أولئك الذين يرغبون في اتباع مسارات وظيفية أخرى، فسيتلقون شهادات مرجعية يمكن أن تساعد في حياتهم المهنية في المستقبل.

٨٠- وفي إطار 'برنامج التوعية' الذي تنفذه دوائر السجون، يُسمح للسجناء بمغادرة السجن لأداء العمل التطوعي في المجتمع المحلي. ويوجد حالياً سجناء متطوعون للعمل في التنظيف والتجميل، وقص النبت التحتي في الأحياء، وإصلاح قوارب السجن، فضلاً عن التنظيف في الكنائس والمراكز المجتمعية.

٨١- وتهدف اللجنة المعنية بفترة ما بعد الرعاية، التي تتألف من ممثلين من دوائر مراقبة السلوك ودوائر السجن والكنائس، إلى مساعدة السجناء في اندماجهم من جديد في المجتمع، مثل مساعدة السجناء السابقين في الحصول على عمل، وتقديم طلبات الدعم المالي من دائرة الشؤون الاجتماعية، والحصول على سكن، ومعالجة القضايا الأسرية.

٨٢- وثمة اعتراف بأن وضع برنامج تعليمي رسمي للسجناء يشكل تحدياً وهدفاً في الوقت ذاته، ولا بد منه لجعل السجناء أفراداً مسؤولين ومنتجين على نحو تام في المجتمع بعد انتهاء مدة حبسهم.

٨٣- وسُن في عام ٢٠١٤ تعديل لقانون مراقبة سلوك المجرمين لعام ١٩٩٦، يسمح للمحاكم بإصدار أوامر الخدمة المجتمعية في إطار أوامر مراقبة سلوك المجرمين. ومفهوم أوامر الخدمة المجتمعية ليس جديداً على سيشيل، ولكن التعديل يسمح بإصدار تلك الأوامر رسمياً في سياق الأطر القانونية والإجرائية، ويُتوقع أن يخفف ذلك من العبء الاقتصادي الواقع على الحكومة، ويفيد المجتمع برمته ويسهم في تأهيل المجرمين.

٨٤- ورُسم جناح الذكور في سجن مونتاني بوزي (Montagne Posée) (السجن الرئيسي في سيشيل) الذي يضم مرفقاً طبياً، وعيادة لطب الأسنان، وغرفة للعلاج الطبيعي، وغرفاً للمشورة والعلاج، وقاعة محاضرات، وغرفة لتكنولوجيا المعلومات، وفصولاً دراسية، ومكتبة، واستوديو للتسجيل، وقاعة رياضية، فضلاً عن نظام للتخاطب العام لتسهيل بث المعلومات داخل السجن. وبُنِي في الآونة الأخيرة أيضاً مخبز وغرفة للغسيل في السجن.

٨٥- وبُنيت وحدة لإيواء الأمهات وأطفالهن، مما يسمح للأمهات بإبقاء أطفالهن معهن في السجن حتى يبلغوا ١٨ شهراً. ووظف طبخ ثان لتحسين نوعية التغذية في السجن. ويوظف المرفق الطبي حالياً طبيباً وممرضة ومساعدتين.

٨٦- ويجري بناء وحدة مخصصة للسجناء ضعاف الحال، ستؤوي السجناء المعرضين للأذى مثل السجناء ذوي الإعاقة أو السجناء المسنين. وقد خُصصت أموال لتنفيذ مرحلة الترميم الثانية لجناح الذكور، التي ستشمل إنشاء خزانات ومراحيض جديدة. وخُصصت أموال أيضاً لتوسيع جناح الإناث في السجن لإتاحة حيز سكني أوسع للسجينات.

طاء- العمل (التوصيتان ٢٧ و ٣٦)

٨٧- أُطلقت في نيسان/أبريل ٢٠١٤ سياسة وطنية جديدة للعمالة، تحل محل السياسة السابقة التي اعتمدت في عام ١٩٩٩، وتهدف إلى ضمان فرص عمل إضافية، وبخاصة للشباب، وتوفير

مزيد من اليد العاملة الماهرة لسوق العمل. وتتناول السياسة أيضاً قضايا مثل التمييز في مكان العمل والحماية الاجتماعية والهجرة.

٨٨- ويُستعرض حالياً قانون العمل لعام ١٩٩٥، بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية، من أجل ضمان تماثيه مع معايير العمل الدولية، ومع الاتجاهات الجديدة والتطورات الوطنية في سوق العمل الوطنية.

٨٩- ويشمل استعراض القانون إدماج مفهوم يُمارَس بالفعل هو المساواة بين الرجل والمرأة في الأجر لقاء العمل المتساوي القيمة. ويهدف الاستعراض أيضاً إلى جعل القانون تقدماً أكثر في تنظيم مجال تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفوارق بينهما. وتُروج سياسة العمالة الوطنية، أيضاً لمبدأ عدم التمييز في مكان العمل، وتنص على أن تشجع الحكومة المساواة بين السيشيليين وغيرهم في الأجر لقاء العمل المتساوي القيمة.

٩٠- ولا تزال الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمواجهة بطالة الشباب، من خلال برامج التوظيف - ولا سيما 'برنامج اكتساب المهارات' و 'برنامج تنمية المهارات' - تحفز الشباب وتساعدهم على دخول ميدان العمالة الدائمة. فقد زادت برامج العمالة فرص الشباب في اكتساب الخبرة المهنية في القطاعين العام والخاص، وتشجيع مبادرات التوظيف الذاتي في صفوف الشباب. ومن أوجه قوة هذه البرامج أيضاً إسهامها المنتظم والمتزايد في توفير اليد العاملة الماهرة. وقد استوعب قطاع السياحة نحو ٦٠ في المائة من المستفيدين من هذه البرامج، لأن هذا القطاع يشكل إحدى ركائز الاقتصاد الثلاث ويسهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

٩١- وتواصل سيشيل احترام وتعزيز حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم داخل إقليمها. فقد جددت قسم هجرة اليد العاملة في وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية ورفدته بوحدات إضافية، مثل وحدة الرعاية التي تعنى برفاه العمال المهاجرين في القطاعين العام والخاص. وتحظى الشكاوى المقدمة من العمال المهاجرين عن طريق الإجراءات الرسمية للتظلم والشكاوى فيما يتعلق بالعمل بتتبع سريع أيضاً في كثير من الأحيان من خلال هذا النظام، مع مراعاة أوجه الضعف الخاصة للعمال المهاجرين.

٩٢- واعتباراً من عام ٢٠١٥، يحق للأب العامل الحصول على إجازة أبوة مدفوعة الأجر لمدة خمسة أيام عمل متتالية شريطة اعترافه بنسب الطفل إليه. ويجب أن تؤخذ إجازة الأبوة خلال فترة أربعة أشهر بعد ولادة الطفل، سواء أُوِّد الطفل داخل إقليم سيشيل أم خارجه.

٩٣- وأُطلق منتدى الموارد البشرية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وهو محفل تتشاور من خلاله الحكومة وتجتمع مع الجهات المعنية بالموارد البشرية في القطاع الخاص والمؤسسات شبه الحكومية. ويمكن أن تشمل المشاورات السياسات والاستراتيجيات الجديدة التي تود الحكومة اعتمادها، وغالباً ما يُستخدم المنتدى لمناقشة القضايا المتعلقة بحقوق العمال ورفاههم والتوعية بها.

- ٩٤- وشكل 'برنامج سيشيل القطري للعمل اللائق للفترة ٢٠١١-٢٠١٥' مسعى ناجحاً، إذ حقق حوالي ٧٥ في المائة من أهدافه. ويشمل ذلك وضع 'سياسة العمالة الوطنية'، والاستعراض المستمر لقانون العمل، فضلاً عن دراسة وطنية بشأن الإنتاجية - وهي الأولى من نوعها في سيشيل.
- ٩٥- ونُفذت مشاريع متعددة لبناء القدرات في إطار البرنامج القطري، شملت تنظيم حلقة عمل لممثلي محكمة العمل وممثلي القضاء، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بشأن معايير العمل الدولية، وإجراء تدريب على مهارات التفاوض وتسوية النزاعات العمالية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وعُقدت حلقة عمل أيضاً في آب/أغسطس ٢٠١٢ لبناء قدرات الجهات المعنية بالإبلاغ بموجب مختلف اتفاقيات منظمة العمل الدولية.
- ٩٦- ووُضع في عام ٢٠١٣ إطار 'السلامة المهنية والوضع الصحي' الذي يقدم لمحة عامة عن السلامة المهنية والوضع الصحي في سيشيل، ويسهم في السياسة الوطنية للسلامة المهنية والصحة التي تعكف الحكومة حالياً على صياغتها.
- ٩٧- وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، نُظمت حلقة عمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في سيشيل. وسعت حلقة العمل لإعداد قائمة بالأعمال الخطرة المحظورة على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً، سُدّ مخرج مستقبلاً في السياسات أو الأطر التشريعية ذات الصلة.

ياء- التعليم (التوصيتان ٢١ و ٦٧)

- ٩٨- اعتباراً من عام ٢٠١٦، ستزيد فترة التعليم الإلزامي للأطفال من عشر سنوات إلى إحدى عشرة سنة، إذ ستُضاف سنة من الدراسة الثانوية.
- ٩٩- وتسعى 'استراتيجية التعليم المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ وما بعدها' (الاستراتيجية المتوسطة الأجل) لضمان دعم الاستثمارات في قطاع التعليم للأولويات والأهداف الوطنية، وتركز على مواجهة التحديات، وتزود الأطفال بالمعارف والمهارات اللازمة ليصبحوا أفراداً منتجين على أكمل وجه في المجتمع. وتمثل هذه الاستراتيجية علامة بارزة في مسار تطوير قطاع التعليم، إذ تعترف بأن التعليم استثمار حاسم في نمو البلد وتنميته، وتوفر إطاراً مرجعياً للممارسين والجهات المعنية في هذا المجال.
- ١٠٠- واعترافاً بالتحديات الناشئة التي تعترض تنمية المهارات اللازمة للمضي قدماً بالرؤية الوطنية للتنمية المستدامة، جددت وزارة التعليم التركيز على 'التعليم والتدريب المهنيين التقنيين' في قطاع التعليم والتدريب الرسمي باعتبارهما مجالاً من المجالات الثلاثة عشر ذات الأولوية في استراتيجيتها المتوسطة الأجل.

١٠١- ويتلقى طلاب المدارس الثانوية تعليماً بشأن حقوقهم وواجباتهم كمواطنين بموجب دستور سيشيل الذي يتضمن في فصله الثالث الميثاق السيشيلي للحريات والحقوق الأساسية. وقد أُدمج أيضاً في المنهاج الدراسي للمدارس الابتدائية تعليم بشأن المواطنة يتناول قضايا حقوق الإنسان.

كاف- الصحة (التوصيات ٢١ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٧٠)

١٠٢- لا تزال الأمراض غير المعدية سبب الوفاة الرئيسي في سيشيل، مقترنة بعوامل خطر رئيسية هي السمنة والتدخين وتعاطي الكحول وقلة النشاط البدني.

١٠٣- وتضع 'السياسة الوطنية للصحة'، التي اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٥، الحق في الصحة في صلب التنمية الوطنية، باعتباره مستفيداً من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومساهماً فيها على حد سواء. وتوجه هذه السياسة التخطيط الاستراتيجي، وإعداد البرامج وتنفيذها، ورصد الخدمات الصحية وتقييمها، وتشكل أيضاً أداة للتوعية.

١٠٤- وفي إطار الإصلاح الذي تضطلع به وزارة الصحة بهدف تحديث القطاع الصحي وتعزيزه، سُن قانون هيئة الصحة العامة لعام ٢٠١٣ (الذي حل محل 'قانون الصحة العامة لعام ١٩٦٠') و'قانون وكالة الرعاية الصحية لعام ٢٠١٣'، وأنشئت بموجبها تباعاً هيئة الصحة العامة ووكالة الرعاية الصحية. وشهدت هذه العملية أيضاً إنشاء المعهد الوطني للصحة والخدمات الاجتماعية.

١٠٥- ونفذت وزارة الصحة مجموعة من المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز حق مواطني سيشيل في الصحة، منها مبادرة 'صحة أمتنا' التي أطلقت بموجبها حملة 'مسؤوليتي الصحية' وحملة 'صحتي مسؤوليتي'، تبدأ في المنزل' في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي. و'بني منزل صحي' لعرض مختلف عناصر العيش الصحي في عام ٢٠١٥، يستخدمه العديد من الشركاء لتعزيز الصحة. وتُنقذ أيضاً برامج تواصلية لتقريب المرافق الصحية من الأحياء السكنية وتسهيل الوصول إليها، بما في ذلك اعتماد المرونة في وقت دوام بعض العيادات. وانطلق العمل أيضاً في عيادة صحية جديدة خاصة بالرجال سعياً لتقليص الفجوة في العمر المتوقع بين النساء والرجال.

١٠٦- ويستمر التثقيف الصحي للبنين والبنات في المدارس. فقد أضيف الطابع المؤسسي على 'التربية الشخصية والاجتماعية والمدنية' وأدجحت في المناهج الدراسية الوطنية، وتشمل التثقيف الجنسي في نظام المدارس الابتدائية والثانوية. وتُنظم وزارة الصحة باستمرار مناقشات تتناول مواضيع شتى (مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واختبارات خزعة 'بابانيكولاو' (للكشف عن سرطان الرحم)، ووسائل منع الحمل، وحمل المراهقات، والأمراض المنقولة جنسياً، وسرطانات الأعضاء التناسلية، ولقاح فيروس الورم الحليمي البشري) تستهدف الشباب في المدارس، محلياً ووطنياً، وتُتاح خلالها أيضاً فرص لإجراء الفحوص.

١٠٧- ويواصل مركز صحة الشباب، الذي فتح فرعاً ثانياً في عام ٢٠١٤، الاضطلاع بأنشطة للتوعية، تشمل دورات تدريبية على مهارات الحياة تتناول التواصل والتفاوض بشأن الممارسات الجنسية الآمنة، وإجراء فحص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للشباب الملتحقين بالمدارس والشباب غير الملتحقين بها. ويستفيد المرشدون المدرسيون والموظفون المعنيون بالنهوض بالصحة والمدرسون في كثير من الأحيان من دورات تدريبية ينظمها خبراء مركز صحة الشباب لبناء قدراتهم فيما يتعلق بأفضل الممارسات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، من أجل تعزيز موادهم التعليمية التي يستخدمونها مع الطلاب. ويتيح المركز أيضاً إمكانية الحصول مجاناً على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي تشمل وسائل منع الحمل وتشخيص الأمراض والعلاج والإحالة.

١٠٨- وبغية الاستجابة بفعالية لمختلف المطالب والمخاوف المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية في البلد، تعكف سيشيل حالياً على استكمال وثيقتين، هما 'السياسة الوطنية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية' و'السياسة الوطنية لصحة المراهق الجنسية والإنجابية'. وقد أُعد أيضاً كل من 'الخطة الاستراتيجية الوطنية والإطار الوطني للرصد والتقييم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية' (٢٠١٢-٢٠١٦).

١٠٩- ولا تزال وسائل منع الحمل تُتاح مجاناً لجميع مواطني سيشيل، بمن فيهم الشباب، ويمكن الحصول عليها في جميع العيادات الحكومية في كل مقاطعة. ولا بد في الوقت الحاضر من موافقة الوالدين لعلاج أي قاصر دون الثامنة عشرة. غير أن الموظفين الطبيين يمارسون في كثير من الأحيان سلطتهم التقديرية لتقديم العلاج الطبي للقصر، بما في ذلك اختبار فيروس نقص المناعة البشرية ووسائل منع الحمل، على أساس احترام مصالح الطفل الفضلى.

١١٠- ولا تزال مشكلة الحمل غير المرغوب فيه، وبخاصة لدى الفتيات الصغيرات، وما ينتج عنه من إجهاض غير قانوني تشكل تحدياً. وتعكف وزارة التعليم على استعراض سياستها المتعلقة بحمل المراهقات لعام ٢٠٠٥، من أجل تحسين التدابير الحالية لمنع الحمل في سن المراهقة، وتوفير الخدمات التعليمية للأمهات الشابات أثناء الحمل وبعد الوضع.

١١١- ولا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من بين التحديات الرئيسية التي تعترض الصحة العامة والتنمية في سيشيل؛ فقد شهدت سنة ٢٠١٤ أكبر عدد من الوفيات المتصلة بالإيدز منذ أن سُخص الفيروس لأول مرة في البلد. ولا تزال الحكومة ملتزمة بتحسين الاستجابة الوطنية من خلال تخصيص الموارد الملائمة لدعم التدخلات على مختلف المستويات. ومن التطورات الملموسة في هذا الصدد إنشاء المجلس الوطني للإيدز في إطار قانون يحمل الاسم نفسه في عام ٢٠١٣.

١١٢- وفي عام ٢٠١٢، أُجرت دراسة بشأن المعارف والمواقف والممارسات والسلوكيات والمراقبة البيولوجية فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأمراض المنقولة جنسياً في سيشيل. وأظهرت الدراسة تحسُّن تلك المعارف والمواقف منذ عام ٢٠٠٣، ولكنها بينت أن السلوكيات

المخفوفة بالمخاطر المرتبطة بتعدد الشركاء الجنسيين، وقلة استخدام الواقي الذكري، والجهل بشأن انتقال الفيروس، لا تزال مدعاة للقلق.

١١٣- واعتمدت 'سياسة التشخيص والعلاج' في عام ٢٠١٤، في إطار الاستراتيجية العالمية لوضع حد نهائي للوفيات الناجمة عن العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وتُنَفَّذُ حالياً دراسة استقصائية مع العاملين في مجال الجنس بشأن اختبار الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لتقييم الوضع الراهن.

١١٤- وشرعت وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية في استعراض السياسة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٣، من أجل مواءمتها مع توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٠ بشأن الفيروس والإيدز. ويُتَوَقَّعُ عرض السياسة على الحكومة في عام ٢٠١٥.

١١٥- واتخذت سيشيل، في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، التدابير اللازمة لمنع دخول فيروس إيبولا إقليمياً وانتشاره فيه. وشملت تلك التدابير عمليات الفحص في جميع المنافذ، وتوعية عامة الناس بالفيروس، وإنشاء وحدة للعزل في فرع من فروع المستشفيات، والحصول على الإمدادات والتجهيزات الطبية كي يتسنى لها أن تعالج بفعالية جميع حالات الإصابة بإيبولا. وفُرضت شروط مؤقتة على منح التأشيرة، ولا سيما للأشخاص الذين زاروا البلدان التي تأكد انتشار الفيروس فيها؛ ولم تمنع هذه التدابير السيشيليين من دخول البلد. ولم تثبت أي حالة إصابة بإيبولا في سيشيل.

١١٦- ووُضعت 'السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي لعام ٢٠١٣' من أجل مواءمة وتعزيز قدرة البلد على تحقيق أهدافه المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي على نحو يضمن الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد، ويُمكن من الصمود في وجه التغيرات الداخلية والخارجية غير المتوقعة. وما أبرز الحاجة إلى هذه السياسة أن سيشيل استوردت ٧٢ في المائة من الأغذية المستهلكة فيها في عام ٢٠١١، وأن ٦٠ في المائة من السيشيليين يعانون من الوزن الزائد.

١١٧- وانطلقت خطة سيشيل الوطنية الرئيسية الثالثة لمراقبة المخدرات، التي تشمل الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، في عام ٢٠١٤، وتتناول أربعة مجالات عمل رئيسية ذات أولوية هي: المنع والعلاج وإنفاذ القانون والتنسيق الوطني. ووُضعت الخطة اعترافاً بالحاجة إلى استجابة وطنية متماسكة وشاملة من أجل التصدي لاتجاهات تعاطي المخدرات، المثيرة للقلق، والجرائم الأخرى الناتجة عن تعاطي المخدرات، بما في ذلك التخريب والسطو والعمل الجنسي غير المأمون.

١١٨- ووُضعت 'سياسة وطنية للكحول' تهدف إلى منع إيذاء الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية بسبب الكحول والتقليل منه إلى أدنى حد، وتسعى لإرساء ثقافة شرب الكحول على نحو صحي وآمن؛ ولا تزال هذه السياسة في انتظار موافقة الحكومة عليها.

١١٩- ونظم المجلس الوطني المعني بالمخدرات والكحول العديد من حملات التوعية للتصدي لمشكلة تعاطي المخدرات. فحملة 'الصرخة' (Crying out)، على سبيل المثال، مشروع أُطلق في عام ٢٠١٣ لمدة ثلاث سنوات يستهدف الآباء عن طريق أطفالهم، حيثُ طُلب من أطفال المدارس الابتدائية تصميم ملصقات عن تأثير تعاطي المخدرات والكحول، استُخدمت في إطار حملات التوعية.

١٢٠- وانطلق 'برنامج مساعدة الموظفين' في عام ٢٠١١، وينطوي على التوعية في مختلف أماكن العمل الحكومية والخاصة بإيجاد حلول للقضايا غير المرتبطة بالعمل التي يمكن أن يكون لها تأثير في أداء الموظف، مثل تعاطي المخدرات والكحول. ويمكن للموظفين أن يلتمسوا، في إطار البرنامج، الإرشاد والإحالة إلى منظمات الدعم ذات الصلة للتغلب على المشاكل التي تؤثر في أدائهم في مكان العمل.

لام- البيئة (التوصيات ٧١ و ٧٢ و ٧٣)

١٢١- واصلت سيشيل التوعية بتأثير تغير المناخ، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة مثلها، وتأكيد في المحافل الوطنية والدولية. وأنشئت دائرة حكومية جديدة بعنوان 'تغير المناخ والطاقة' في إطار وزارة البيئة، لزيادة التركيز على هذين المجالين. ونقّدت الحكومة العديد من المشاريع للتخفيف من آثار تغير المناخ في سيشيل، تشمل مشاريع في مجال التخفيف من آثار الفيضانات، وزيادة الصرف، وإعادة ملء الركام الرملي، وتدابير منع التحات الساحلي.

١٢٢- وفي معرض الانتقال نحو مصادر الطاقة المتجددة، أنشأت سيشيل أول محطة للطاقة الريحية في عام ٢٠١٣، قادرة على إنتاج زهاء ٢ في المائة من احتياجات البلد من الطاقة. وتهدف سيشيل إلى زيادة استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وبنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠٣٠.

١٢٣- وحظيت سيشيل بالاعتراف باعتبارها مدافعاً عالمياً عن مفهوم الاقتصاد الأزرق. ولا يوجد حتى الآن تعريف مقبول عالمياً للاقتصاد الأزرق، إلا أن سيشيل ترى أن هذا المفهوم يشير إلى الأنشطة الاقتصادية التي يُضطلع بها على نحو مباشر أو غير مباشر في المحيطات والمناطق الساحلية، وتستخدم مخرجات المحيطات، وتتيح 'السلع والخدمات' لدعم أنشطة المحيطات، وإسهام تلك الأنشطة في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والثقافي والبيئي. ويسهم استخدام الموارد البحرية والأنشطة البحرية إسهاماً كبيراً بالفعل في اقتصاد البلد، وتهدف الحكومة إلى الاستفادة إلى أقصى حد من إمكانات إقليمها البحري بتطبيق مفهوم الاقتصاد الأزرق أساساً للتنوع الاقتصادي والنمو المستدام. وقد أنشئت لهذا الغرض إدارة معنية بالاقتصاد الأزرق في إطار الهيكل الحكومي، ويجري أيضاً إعداد خارطة طريق وطنية للاقتصاد الأزرق.

١٢٤- وتعمل سيشيل حالياً على وضع مبادرة 'تخطيط الحيز البحري' في سيشيل، التي تركز على تخطيط وإدارة منطقتها الاقتصادية الحضرية. وتسعى المبادرة لتوفير أساس لإعداد وتنفيذ خطة متكاملة متعددة الاستخدامات لتقسيم المناطق البحرية والتكيف مع تغير المناخ من أجل بلوغ المستوى الأمثل في الاستخدام المستدام والإدارة الفعالة للبيئة البحرية في سيشيل مع ضمان وتحسين الرفاه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لشعبها. وتشجع المبادرة على إشراك مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما فيها المجتمع المدني، وتماشى مع المادة ٣٨ من دستور سيشيل، التي تنص على الحق في بيئة صحية.

١٢٥- وأطلقت في عام ٢٠١٣ 'سياسة المناطق المحمية' التي تسعى لوضع نظام خاص بالمناطق المحمية براً وبحراً، يحمي ويحفظ نماذج تشكل أمثلة إيكولوجية شاملة وعالية الجودة على التنوع الطبيعي والتراث الثقافي في سيشيل، وتتيح فرصاً كثيرة لتقاسم المنافع المتأتبة من الاستخدام المستدام لهذه الموارد على أساس العدل والمساواة.

١٢٦- وتواصل هيئة المرافق العامة جهودها الرامية إلى ضمان الوصول التام إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي لجميع الأشخاص في سيشيل. واعتباراً من عام ٢٠١٠، شملت المياه المعالجة ٩٣ في المائة من الأسر، ومرافق الصرف الصحي ٩٧ في المائة من السكان. وزادت الهيئة قدرتها على تحلية المياه لتصل إلى مستواها الحالي البالغ حوالي ٢٤ ٠٠٠ متر مكعب يومياً. وبالإضافة إلى ذلك، تستغل الهيئة منظومة الأنهار استغلالاً أكفأ بفضل السدود الملائمة ونظم ترشيح المياه التي أنشئت في السنوات الثلاث الماضية. وتحسّن توافر المياه كثيراً نتيجة الجهود المتواصلة للحد من المياه المهدورة إذ تقلصت نسبتها من ٥٥ في المائة قبل ثلاث سنوات إلى ٤١ في المائة حالياً. وأسهم الحد من المياه المهدورة في توفير مزيد من المياه لعامة الناس خلال فترات الجفاف.

١٢٧- وستنفذ الهيئة مشروعاً لزيادة علو سد لاغوغ (La Gogue)، وهو خزان المياه الرئيسي في سيشيل، يُتوقع أن ينطلق في عام ٢٠١٦. ويُخطّط لإنجاز عدد من الدراسات لمناطق البلد التي يمكن أن تُبنى فيها خزانات مياه إضافية، فضلاً عن المناطق التي تزخر بمياه جوفية.

١٢٨- ويجري حالياً استبدال أنابيب الصرف الصحي وتجديد شبكات الصرف الصحي في المناطق المشمولة بالفعل بأنظمة معالجة مياه الصرف الصحي، ويُخطّط لتوسيع شبكة الصرف الصحي لزيادة تغطيتها. وستشرع الهيئة في إعداد خطة رئيسية للصرف الصحي يُتوقع أن تُمكن سيشيل مما يلي: ضمان الإدارة الآمنة للنفايات الخطرة بتعيين منطقة محددة للتعامل معها؛ وتثقيف الناس بكيفية فصل نفاياتهم وأهمية ذلك؛ وتعزيز القدرة المؤسسية على إدارة النفايات الصلبة بوضع برامج تدريبية رسمية لإدارة النفايات؛ وتفعيل مدفن قمامة وطني ثانٍ للنفايات الصحية.

١٢٩- وفيما يتعلق بتنفيذ بروتوكول مونتريال، ستكون سيشيل قد خفضت في نهاية عام ٢٠١٥ استهلاكها من غاز التبريد بنسبة ٦٠ في المائة، وماضية قدماً صوب تحقيق هدفها المتمثل في التخلص التام من هذا الغاز بحلول عام ٢٠١٨. ويمارس تقنيو التبريد، ولا سيما من استفاد منهم

من تدريب وحدة الأوزون على ممارسات التبريد السليمة، تقنيات لحسن التدبير المنزلي بغية إدارة غازات التبريد، مما أدى إلى تقليص نسبة الغازات المنبعثة في الغلاف الجوي. وعلاوة على ذلك، تعلم أولئك التقنيون أن تدوير الغاز المستعاد من المعدات بدلاً من إطلاقه في الهواء أكثر فعالية من حيث التكلفة.

١٣٠- وتعمل الحكومة على إدخال تعديلات على 'لائحة حماية البيئة (الأوزون) لعام ٢٠١٠'، ستسهم في التخلص التدريجي من الهيدروفلوروكربونات.

رابعاً- التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

ألف- الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير (التوصيات ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٥)

١٣١- أنشأ مجلس الوزراء، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، لجنة سيشيل المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان. وكلفت اللجنة بمجموعة من المسؤوليات أهمها التنسيق والمساعدة في إعداد التقارير المتعلقة بمعاهدات حقوق الإنسان واستعراضها، وضمان تعزيز ونشر المعاهدات والملاحظات الختامية الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان، فضلاً عن توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وتعزيز مطابقة القوانين والممارسات الوطنية مع معايير حقوق الإنسان. ويشترك كل من وزارة الشؤون الخارجية ومكتب المدعي العام في رئاسة اللجنة التي تتألف من أصحاب المصلحة من الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

١٣٢- وبفضل المساعدة المقدمة من هذه الآلية، بلغت حكومة سيشيل مراحل متقدمة في صياغة تقاريرها الأولية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتعدّ حالياً أيضاً وثيقة أساسية موحدة.

١٣٣- وقدمت سيشيل تقريرها الأولي بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٤.

١٣٤- وقدمت سيشيل إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تقريرها الجامع للتقارير الأول والثاني والثالث والرابع والخامس بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبحث اللجنة تقرير سيشيل وقدمت توصيات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

١٣٥- وقدمت سيشيل في عام ٢٠١٥ التقرير الأولي للدولة الطرف بموجب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ونظرت اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في التقرير أثناء دورتها الثالثة والعشرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

١٣٦- وما زال التأخر في تقديم التقارير ينتج عن الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لتحمل عبء الإبلاغ الشاق. وقد تبين أن جمع البيانات المصنفة بما يتماشى مع متطلبات الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات يشكل تحدياً أيضاً، ولذلك تُبذل جهود لتحسين جمع البيانات في هذا الصدد.

باء- آلية الإجراءات الخاصة (التوصيات ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤)

١٣٧- وجهت سيشيل دعوة دائمة إلى آلية الإجراءات الخاصة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وقبلت سيشيل منذئذ جميع الطلبات المقدمة من المقررين الخاصين لإجراء زيارات قطرية. ورحبت سيشيل، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بالمقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم، السيد كيشوري سينغ. ورحبت سيشيل، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بالمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، السيدة جوي نغوزي إيزيلو.

١٣٨- وتواصل سيشيل بذل كل الجهود للرد على الاستبيانات وطلبات المعلومات التي يقدمها مجلس حقوق الإنسان وآلية الإجراءات الخاصة.

خامساً- متابعة عملية الاستعراض الدوري الشامل

١٣٩- قدمت سيشيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، تقريراً طوعياً لمنتصف المدة بشأن تنفيذ التوصيات التي تلقتها في إطار الجولة الأولى من عملية الاستعراض الدوري الشامل. وقدم التقرير في الدورة السادسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان ممثل رفيع المستوى، هو وزير الشؤون الخارجية.

سادساً- الإنجازات وأفضل الممارسات

١٤٠- شكل إنشاء لجنة سيشيل المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان (لجنة المعاهدات) مبادرة ناجحة، وأدى هيكلها التنسيقي إلى إفراز العديد من المشاريع، شملت إنشاء الإطار القانوني والسياساتي الوطني بشأن الاتجار بالأشخاص، الذي استرشد في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤ بلجنة فرعية أنشئت في إطار لجنة المعاهدات التي ساهمت أيضاً في إعداد خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان في سيشيل.

١٤١- وقد تُرجمت اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى 'الكريول'، إحدى لغات سيشيل الرسمية الثلاث، على أن الاتفاقيتين الأوليين وُضعتا أيضاً في صيغتين يسهل على الأطفال الاطلاع عليهما.

١٤٢- وتُرجمت أيضاً إلى الكريول الملاحظات الختامية الواردة من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على تقرير سيشيل الأولي في عام ٢٠١٣، ونُشرت على نطاق واسع.

١٤٣- وتواصل سيشيل الاحتفال بأيام الأمم المتحدة الدولية الهامة، وما فتئت تحتفل منذ عام ٢٠١١ باليوم العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، إذ تستغل هذه الأيام باعتبارها فرصة مناسبة للتوعية بمختلف القضايا المواضيعية.

١٤٤- وحل 'قانون النظام العام لسنة ٢٠١٣' محل 'قانون النظام العام لسنة ١٩٥٩'، وهو أحد التشريعات التي بيّنت عملية الإصلاح الانتخابي في عام ٢٠١١ ضرورة مراجعتها وتنقيحها. ووجهت انتقادات كثيرة لسن القانون المنقح مفادها أنه لا يتماشى تماماً مع التوصيات المنبثقة من عملية الإصلاح الانتخابي. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، رأت المحكمة الدستورية في سيشيل أن القانون يتضمن ١٨ مادة وفقرة فرعية تخالف الدستور. وفي الشهر نفسه، أوصى مجلس الوزراء الجمعية الوطنية باعتماد مشروع قانون جديد بشأن التجمعات العامة، استناداً إلى التوصيات الواردة خلال عملية الإصلاح الانتخابي في عام ٢٠١١. وسنت الجمعية الوطنية مؤخراً قانون التجمعات العامة الجديد لعام ٢٠١٥. وأشار رئيس سيشيل إلى أن القرار السريع الذي اتُخذ في أعقاب قرار المحكمة الدستورية دليل على نضج الديمقراطية، والتزام البلد بالحكم الرشيد وسيادة القانون. وبرهنت هذه القضية أيضاً على استقلال القضاء وعلى اضطلاع مختلف السلطات الحكومية بأدوار فعالة في إطار المساءلة.

١٤٥- وبدأ تشغيل مأوى ليلي للمشردين في شباط/فبراير ٢٠١٤. ويوفر المأوى وجبات العشاء والفطور، ويشتمل على مرافق الاستحمام، ويقدم خدمات الدعم والمشورة النفسيتين للمشردين. وقد تحسّن كثيراً سلوك بعض المستفيدين منه، وأعيد إدماج عدد قليل منهم في أسرهم، وأتيحت لهم مساعدة كانوا في أمسّ الحاجة إليها.

١٤٦- ووضعت المنظمة غير الحكومية 'ناشطات متضامات' خطأً هاتفياً للمساعدة بغية تمكين المرأة. ويقدم هذا الخط، في إطار التعاون مع الوكالات الحكومية، معلومات عن فرص العمل وتنظيم الأعمال، ويوفر المشورة لضحايا العنف المنزلي.

١٤٧- وانطلق في أيار/مايو ٢٠١٤ برنامج جديد للتطعيم ضد فيروس الورم الحليمي البشري يستهدف الفتيات البالغات أحد عشر عاماً، في إطار جهود مبدولة للحد من العدد الإجمالي من حالات سرطان عنق الرحم، الذي يقتل حوالي ستة أشخاص سنوياً في سيشيل. وتجاوز التطعيم حتى الآن ٦٠ في المائة من الفتيات.

١٤٨- وانضمت سيشيل إلى الجهود العالمية لاعتماد لقاح شلل الأطفال المعطل الجديد بالحقن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي يُتوقع أن يؤدي إلى التخلي في نهاية المطاف عن التطعيم الفموي ضد شلل الأطفال المطبّق حالياً، لتجنب الآثار الجانبية النادرة المحتملة. ويواصل البلد تقدمه في مسار سجله المشرف إذ لم يشهد أي حالة من حالات شلل الأطفال طيلة السنوات الأربعين الماضية.

١٤٩- وقطعت سيشيل أشواطاً طويلة في التصدي لتعاطي التبغ، إذ انخفض معدل انتشار تدخين السجائر بين البالغين بنسبة تكاد تعادل النصف في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٩ و٢٠١٣. وتشمل الاستراتيجية الناجحة المتبعة في هذا الصدد سن تشريعات بشأن مراقبة التبغ، وتنظيم أنشطة للتوعية تحظى بدعاية كبيرة، وإشراك قواعد المجتمع الشعبية بنشاط، فضلاً عن رفع قيمة الضرائب المفروضة على منتجات التبغ. وشهد البلد انخفاضاً ملحوظاً في معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية، يعزى في جزء منه إلى تراجع معدل انتشار التدخين.

١٥٠- وفي عام ٢٠١٣، وُضع برنامج العمالة المرنة، وهو استراتيجية للعمالة تهدف إلى زيادة فرص العمل للفئات الضعيفة، وبخاصة الآباء الشباب الذين يعولون أطفالهم بمفردهم. ويستهدف البرنامج مختلف المجالات في القطاع الخاص، ولا سيما الفنادق، ويتيح للموظفين إمكانية العمل في إطار نظام ساعات العمل المرنة، وتحقيق التوازن بين المسؤوليات الاجتماعية والأسرية.

١٥١- وتوقف مشروع كبير لتطوير فنادق اقترح تنفيذه في منطقة تسمى كاب تيرنيه (Cap Ternay)، تقع بين منتزهين بحريين وطنين، في أعقاب انتقادات من الجهات المعنية المحلية والمدافعين عن البيئة والمجتمع المدني، ومخاوف أثيرت في تقييم للأثر البيئي. وأعرب عن قلق من أن يؤدي المشروع، الذي كان سيتطلب جرف جزء من أحد المنتزهين، إلى ضرر لا يمكن إصلاحه لموائل عدد من الأنواع البحرية في المنطقة. وأثبت توقف المشروع احترام الحكومة لمبدأ الديمقراطية ومراعاة المصالح الفضلى لشعب سيشيل. وتجري عملية تشاورية لتحديد أفضل السبل للاستفادة من منطقة كاب تيرنيه لأغراض المحافظة على البيئة.

١٥٢- وتعمل سيشيل على تسوية جزء كبير من ديونها الوطنية من خلال نهج مبتكر يقوم على 'تحويل الدين إلى تمويل للتكيف'، وهو آلية يمكن بموجبها التفاوض من جديد مع الدائنين على ديون البلد لتمويل أنشطة الحفاظ على البيئة والتكيف مع تغير المناخ في سيشيل.

١٥٣- وأنشئت في وزارة الشؤون الخارجية والنقل وظيفة جديدة لموظف معني بملف حقوق الإنسان، يُتوقع أن تسمح بزيادة تعميم مراعاة حقوق الإنسان.

سابعاً- الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

١٥٤- تعمل سيشيل، بدعم من شركائها الدوليين، على وضع خطة عمل وطنية خمسية بشأن حقوق الإنسان، تتألف من سبع ركائز تشمل المجالات التالية: الالتزامات الدولية والإقليمية؛ والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؛ والتثقيف بحقوق الإنسان؛ والفئات الضعيفة؛ والحقوق المدنية والسياسية؛ والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ والحقوق البيئية. ويُتوقع أن تسهم الخطة في تنسيق ومواءمة مختلف الجهود المبذولة لتحسين حالة حقوق الإنسان، وتشجيع إدماج حقوق الإنسان في جميع الاستراتيجيات والبرامج وتعميم مراعاتها فيها.

١٥٥- ولا توجد حالياً وحدة تنسيق مركزية أو استراتيجية للتثقيف بحقوق الإنسان. وعادة ما تُنظَّم دورات التوعية بحقوق الإنسان تنظيمًا مخصصًا، عن طريق مختلف الوكالات المنفذة والقطاعات، كلٌّ في إطار خطط عمله الداخلية. وتظل التوعية بحقوق الإنسان أولوية للحكومة سيشيل، ويُتوقع تنفيذ مزيد من الأنشطة بفضل توطيد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبناء قدرات تتعلق تحديداً بتعزيز حقوق الإنسان داخل القطاعات الحكومية. ويُتوقع أيضاً أن يتيح العنصر المتعلق بالتثقيف بحقوق الإنسان، في إطار خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان في سيشيل، إمكانية وضع خارطة طريق للتثقيف بهذا المجال في البلد (التوصية ٧٤).

١٥٦- ويجري إعداد تشريع بشأن الحق في الحصول على المعلومات، استناداً إلى الحق في الوصول إلى المعلومات الرسمية المنصوص عليه بالفعل في المادة ٢٨ من دستور سيشيل. ونُظمت في أيار/مايو ٢٠١٥، جلسة تشاورية وطنية مع الجهات المعنية أخذت في الاعتبار آراء وإسهامات الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية، واسترشدت كذلك بوجهات نظر الخبراء الإقليميين بشأن هذه المسألة.

١٥٧- وتهدف الحكومة، اعترافاً منها بفرصة التقييم الهامة التي تتيحها إجراءات الإبلاغ، وتماشياً مع التطورات المستجدة في مجال بناء القدرات، إلى أن تفي بجميع متطلبات الإبلاغ بموجب مختلف هيئات معاهدات الأمم المتحدة، بحلول جولة الاستعراض الدوري الشامل المقبلة.

١٥٨- وتعكف الحكومة على استعراض العديد من التشريعات، بما فيها قانون العقوبات لعام ١٩٥٩، الذي يتضمن أحكاماً تتعلق بالتشهير والسن الدنيا للمسؤولية الجنائية. ويجري النظر أيضاً في مسألة مواءمة سن الزواج وسن الرضا الجنسي وسن الحصول على وسائل منع الحمل والعلاج الخاص بالصحة الجنسية، بهدف تحديث التشريعات بما يتماشى والمعايير الدولية والأولويات الوطنية الراهنة والتطورات الاجتماعية والاقتصادية (التوصيتان ٥٠ و ٥١).

١٥٩- وتنظر الحكومة حالياً في أحكام الصكوك التالية والآثار المترتبة على تنفيذها لتحديد موقف سيشيل من التوقيع والتصديق عليها (التوصيات ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨):

- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- اتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية؛
- اتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية؛
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٦٠- وفي إطار تحسين نظام السجون، يُشيد حالياً مبنى جديد لاحتجاز الأشخاص المحبوسين احتياطياً في انتظار محاكمتهم بمعزل عن السجناء المدانين، ويُتوقع أن يبدأ تشغيله في مستهل عام ٢٠١٦.

ثامناً- بناء القدرات والمساعدة التقنية (التوصيتان ٧٦ و ٧٧)

١٦١- واصلت سيشيل، في مسارها نحو الأعمال التام لحقوق الإنسان لجميع الأشخاص، الاستفادة من مختلف سبل المساعدة التقنية المتاحة عن طريق شركائها الدوليين وفي إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية.

١٦٢- وقد حظي طلب سيشيل للاستفادة من الصندوق الاستئماني للتبرعات الخاص بالاستعراض الدولي الشامل بموافقة جزئية اعتباراً من عام ٢٠١٤. وتشمل المشاريع الجارية تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واستعراض نظام قضاء الأحداث، وإنشاء آلية مركزية للتقيد بحقوق الإنسان.

تاسعاً- خاتمة

١٦٣- تظل سيشيل ملتزمة التزاماً تاماً بعملية الاستعراض الدوري الشامل، وتدرك أهمية هذه العملية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها داخل حدودها وفي جميع أنحاء العالم. وتتطلع سيشيل إلى إجراء حوارات بناءة مع مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء، والتعلم من ممارساتها الفضلى.